موجة اعدامات جديدة في السعودية لتصفية الناشطين السياسيين

كشفت المنظمة الأوروبية السعودية عن إصدار السلطات السعودية حكماً بقتل خمسة عشر معتقل رأي ليُصبح عدد المهدّدين بالإعدام ثلاثة وخمسين بينهم ثمانية قاصرين على الأقل.

موجة اعدامات جديدة في السعودية وتصفية الناشطين السياسين بمحاكمات مزيفة وبطرق سرية تثير قلق المجتمع الدولي والمنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الانسان.

وتحت وسم 'أوقفوا إعدامات السعودية' و'أوقفوا المذبحة' حذرت المنظمة الأوروبية السعودية من ان السلطات السعودية تتهيأ لموجة اعدامات جديدة، بعد محاكمات غير عادلة، موضحة ان انعدام الشفافية وترهيب العائلات ومنع النشطاء من الحديث، يحجب الأرقام الحقيقية للمهددين بالقتل.

المنظمة حذرت من تنفيذ مجزرة اعدام جماعية بحق عشرات المعتقلين بينهم قاصرون، وطالبت بمساندة المهددين بالإعدام، وكشفت عن إصدار السلطات السعودية حكما بقتل 15 معتقل رأي ليصبح عدد المهددين بالإعدام 53 بينهم 8 قاصرين على الأقل.

وفي بيان نددت معارضة الجزيرة العربية بجرائم 'ابن سلمان' بحق معتقلي الرأي، وإصدار السعودية أحكام إعدام جديدة ومضاعفة أحكام السجن بحق معتقلي الرأي وأشارت إلى أن القمع الممارس لن ينتج سوى المزيد من الرفض الشعبي لسياسات ابن سلمان والكراهية لحكمه الجائر وأن إشغال الشعب وخداع الرأي العالمي لن يغسل يد ابن سلمان مما تلطخت به من دماء الأبرياء.

الاعدامات والأحكام المغلّظة والقاسية التي يعانيها السجناء في السعودية تعدّ حكماً بالسجن المؤبد على العائلات، على الرغم من وجودها خارج زنازين الاعتقال.

وفي ظل التعتيم الرسمي الكبير على ما يجري على الأرض في السعودية، وفي الوقت الذي يحرص فيه محمد بن سلمان على ترويج شعارات الإصلاح، تبرز قصص أسوأ مما يتخيّل لعائلات سعودية تعاني الاضطهاد الكامل، لوجود أحد أبنائها في السجون السياسية بتهم تتعلق بحرية التعبير، سواء بموقف كلامي أو بتغريدة على المساحات الافتراضية في مواقع التواصل الاجتماعي.